14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
السبت 14 مارس 2009 م - العدد (14407) السنة الحادية والأربعون

في ختام الدورة الثانية للمؤتمر الرابع للتجمع اليمني لـ (الإصلاح) :

التعبير عن الشكر لفخامة الرئيس في إنجاح أعمال الدورة

صنعاء / سبأ :

أنهى التجمع اليمني للإصلاح الليلة الماضية أعمال الدورة الثانية لمؤتمره العام الرابع التي عقدت على مدى يومين بصنعاء بمشاركة أكثر من 4000 عضو وعضوه.

وأوضح البيان الختامي الصادر عن الدورة أن المشاركين أقروا في ختام أعمال الدورة جملة من القرارات والتوصيات في ضوء مناقشاتهم المستفيضة للموضوعات التي تضمنها جدول الأعمال.

ولفت البيان إلى أن من أبرز النتائج التي خرجت بها الدورة على الصعيد التنظيمي, إقرار المؤتمر العام لتقرير رئيس الهيئة العليا مع الملحوظات عليه، مع الإشادة بالجهود التي بذلتها قيادات وقواعد الإصلاح خلال الفترة بين دورتي الانعقاد.

وأفاد البيان أن المؤتمر العام الرابع أقر مشروع التعديلات على النظام الأساسي المقدم من مجلس شورى التجمع والهادف إعادة هيكلة وتطوير أطر الإصلاح على المستويين المركزي والمحلي.

وبين أن التعديلات من شأنها توسيع دوائر الأمانة العامة بتحويل عدد من المكاتب إلى دوائر وهي دائرة المرأة، ودائرة الطلاب ، ودائرة الشؤون القانونية والحقوق والحريات ، ودائرة المغتربين، ودائرة الشؤون الفنية, إلى جانب تعيين أمينين عامين مساعدين للإصلاح للشؤون الإدارية والتنظيمية، وللشؤون السياسية والفكرية.

ونوه إلى أن التعديلات تقضي بانتخاب أعضاء مجلس شورى الإصلاح من المؤتمرات المحلية بدلاً من انتخابهم مركزياً .

وأشار البيان إلى أن المشاركين في الدورة ناقشوا التطورات والمستجدات على الساحة الوطنية, واتخذوا إزاءها جملة من القرارات و التوصيات وفي مقدمة ذلك دعوة كافة القوى السياسية على الساحة الوطنية إلى تحمل مسؤولياتهم لتجنب أن تعصف بالبلاد أية أزمات.

وقال التجمع اليمني للإصلاح في البيان الختامي للدورة الثانية لمؤتمره العام الرابع:»إن ما توصلت إليه الأحزاب والتنظيمات السياسية من اتفاق على إجراء إصلاحات انتخابية وسياسية خلال الفترة الماضية التي تم بموجبها الاتفاق على التمديد لمجلس النواب، وتأجيل الانتخابات النيابية الرابعة عامين، يضعنا أمام تحديات ومسئوليات كبيرة، وهي تعتبر محاولة أخيرة لتلافي اتساع نطاق الأزمة ويجب على الجميع العمل على تحقيق الإصلاحات، بما يمكن من إجراء انتخابات حرة ونزيهة يتحقق فيها بصورة عملية وجادة مبدأ التداول السلمي للسلطة».

وأضاف :» وهذا يفرض علينا احترام الوقت، فإهداره كما جرى سابقا ستكون نتائجه وعواقبه وخيمة».

وإزاء الأوضاع في المحافظات الشرقية والجنوبية, جدد التجمع مطالبته للحكومة بمعالجة آثار فتنة حرب صيف 94 وإزالة مخلفاتها، وكذا الاهتمام بهذه المحافظات وإعطاؤها الأولوية في المشاريع والخدمات .. مؤكدا على أهمية تجاوب السلطة مع المطالب المشروعة التي تعبر عنها الفعاليات السلمية في تلك المحافظات والنظر بجدية إلى أية رؤى وطنية ومن بينها مقترحات اللقاء المشترك الهادفة ايجاد المعالجة الجذرية للأوضاع والمطالب في هذه المحافظات بما يجنب البلاد المزيد من التأجيج والتعقيدات والحرص على عدم سد أبواب المعالجات الوطنية لهذه الأوضاع، الأمر الذي لا يخدم إلا أصحاب المشاريع الصغيرة واللاوطنية ويفتح أمامهم ثغرات للنخر في جسد الوحدة الوطنية بصورة غير مسبوقة. . مشددا في ذات الإطار على ضرورة أن تكون المعالجة الجذرية للأوضاع والمطالب في هذه المحافظات مدخلاً للإصلاح السياسي والوطني الشامل .

وفي حين ثمن المؤتمر العام لتجمع الإصلاح مواقف ودور أعضاء وأنصار الإصلاح والمشترك وانخراطهم ومشاركتهم في الفعاليات السلمية التي تمت في المحافظات الشرقية والجنوبية, حيا في ذات الوقت كافة الفعاليات السياسية والشعبية السلمية الهادفة تقوية أواصر الوحدة والمحبة وتمتين السلم الاجتماعي، وتجنيب البلاد أخطار ثقافة الحقد والكراهية والاستعلاء والإقصاء وما قد ينجم عنها من تشتت وتمزق.

وتطرق البيان إلى الجهود المبذولة لإنهاء فتنة صعدة, مطالبا الحكومة بسرعة استكمال معالجة آثارها وتعويض المتضررين وإعادة أعمار المناطق المتضررة من الفتنة، واتخاذ كافة المعالجات التي من شأنها أن تنزع فتائل وذرائع وأسباب تجدد المواجهات ودورات العنف.

وعبر مؤتمر الإصلاح عن تضامنه مع الشيخ عبد المجيد الزنداني ورفضه التهم الباطلة الموجهة إليه من وزارة الخزانة الأمريكية .. داعيا الحكومة إلى القيام بواجبها أمام مجلس الأمن للسعي نحو إسقاط تلك التهم عن الشيخ الزنداني باعتباره عضو مجلس رئاسة سابقا وأحد مناضلي الثورة وعالما من علماء العالم الإسلامي.

وقدر المؤتمر عاليا قرار محكمة الاستئناف الأمريكية التي قضت ببراءة الشيخ محمد بن علي المؤيد ومرافقه محمد زايد, ورفض الطعن المقدم من الحكومة الأمريكية .. معبرا عن الشكر لكل من ساهم في هذه القضية رسمياً وشعبياً .. مؤكدا في الوقت ذاته على أهمية مواصلة تلك الجهود والضغوط على الإدارة الأمريكية حتى يتم الإفراج عن الشيخ المؤيد ومرافقه وعودتهما إلى أهلهما.

وشدد التجمع على أهمية كفالة الحقوق والحريات التي نص عليها الدستور والقانون ومنها حق المواطنين في التعبير عن آرائهم والدفاع عن حقوقهم بالطرق السلمية المختلفة كالمظاهرات والاعتصامات والمسيرات واستخدام وسائل الإعلام المختلفة المقروء ة والمسموع والمرئية دون إعاقة أو تعطيل وكذا حق تكوين الأحزاب والنقابات ومختلف منظمات المجتمع الأهلية دون التدخل أو التضييق على نشاطاتها , إلى جانب حق الحصول على المعلومات المتعلقة بالشأن العام و ضمان مجانية التعليم والرعاية الصحية لجميع المواطنين وكفالة حق تولي الوظيفة العامة والترقية فيها وعدم تسييسها وكفالة الخدمات الأساسية والأمن ومنع العدوان بكل أشكاله, مع إغلاق أية سجون خاصة ومنع أية اعتقالات خارج إطار القانون .

وطالب مؤتمر تجمع الإصلاح بإنشاء هيئة مستقلة تختص بحقوق الإنسان بعيداً عن تدخل أي طرف للتأثير على قراراتها وتقاريرها.. مشيرا إلى أهمية مواصلة الدولة لتطبيق شرع الله وإقامة حدوده لإيقاف الجرائم والظواهر السيئة التي تشهدها بعض المناطق وتهدد النسيج الاجتماعي ومنها جرائم القتل والسرقة والاختطاف وتجارة المخدرات والسطو على أملاك الناس وقطع الطرق واتخاذ التدابير اللازمة لتجنب حدوث أي انفلات أمني في تلك المناطق.

وأكد على ضرورة تكاتف الجهود والطاقات الوطنية لتوثيق عرى المحبة والتكافل بين أفراد المجتمع ومحاربة العصبيات المقيتة بكل صورها عبر وسائل الإعلام والإرشاد والتعليم المختلفة والحرص على إرساء مبدأ العدالة في توزيع المشاريع والتوظيف والترقية والتقاعد والمنح الدراسية والرعاية الصحية لأبناء المجتمع ورعاية أسر الشهداء ورعاية الجرحى والمعاقين, فضلا عن معالجة أية ظواهر للتسول والانتحار وتهريب الأطفال , وأية جوانب قصور تعيق وصول إعانات الضمان الاجتماعي إلى المستحقين الفعليين .

ودعا المؤتمرون إلى مواصلة الاهتمام بالمرأة ثقافياً وصحياً وتوفير فرص المشاركة الفاعلة في التنمية والبناء ومعالجة المشكلات المتعلقة بالمرأة كالتزويج بالإكراه والحرمان من الميراث و الحرمان من التعليم وغيرها.

ونوه البيان إلى أن المؤتمرين وقفوا أمام المؤشرات الرئيسة للأوضاع الاقتصادية في البلاد, بما في ذلك مشكلتا الفقر والبطالة وارتفاع الأسعار, وطالبوا الحكومة بتبني خطط وسياسات ناجحة من شأنها مكافحة الفقر والبطالة وتخفيض الأسعار وخاصة أسعار السلع الأساسية وتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة وتنوع مصادر الدخل.

وطالب المؤتمر العام للاصلاح الحكومة بإعداد وتطبيق إستراتيجية وطنية تكفل تحقيق الأمن الغذائي و إعطاء القطاع الزراعي والسمكي اهتماماً كبيراً وجاداً للوصول إلى تأمين حاجة البلاد من السلع الأساسية والضرورية وعلى وجه الخصوص إنتاج الحبوب الرئيسة، وتطبيق استراتيجيات تخزين وطنية فاعلة وكافية .. مؤكدا على أهمية زيادة الاستثمارات العامة في هذا القطاع وتشجيع وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في مجال إنتاج الحبوب الرئيسة، مع تقديم كافة التسهيلات والدعم والإرشاد الزراعي للمزارعين.

ودعا إلى وضع رؤية جادة لمعالجة أوضاع مؤسسات القطاع العام بما يكفل تعزيز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقاً للدستور، وتحقيق أقصى مستوى من الشفافية والوضوح في أداء هذه المؤسسات, إلى جانب مضاعفة الجهود في مكافحة الفساد،وأية مظاهر لسوء الإدارة كونهما يسببان هدرا للموارد العامة للبلاد.

وطالب المؤتمرون بمواصلة تطبيق السياسات الحكومية الجادة لتحسين مناخ الاستثمار وتحفيز وتشجيع القطاع الخاص لممارسة دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية وفقاً لرؤية واضحة لشراكة جادة وموضوعية وعادلة في العلاقة مع القطاع الخاص تقوم على أساس التعاون والتكامل، فضلا عن مواصلة الجهود لتطوير وتحسين البنية التحتية والإصلاح الجاد للقضاء وتحقيق استقلاليته، وحل مشكلات الأراضي ومكافحة تهريب السلع.

وأشار مؤتمر الإصلاح في بيانه إلى أهمية مضاعفة الجهود الحكومية من اجل ترشيد الإنفاق العام وإصلاح المالية العامة للدولة وفقاً لرؤية شاملة للإصلاح السياسي والاقتصادي والمالي مع زيادة الإنفاق الاستثماري العام في مجالات بناء وتطوير آلية البنية التحتية والخدمية الأساسية ومجالات التنمية البشرية مثل الكهرباء والطرقات والصحة والتعليم وكذا تقييم برامج الضمان الاجتماعي وزيادة الموارد المخصصة في مكافحة الفقر والبطالة , بالإضافة إلى إعادة النظر في السياسات المصرفية وتشجيع البنوك التقليدية على تقديم أساليب تمويل تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية وتشجيع البنوك الإسلامية مع إعادة النظر في أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي والاستفادة من تجارب الدول التي سبقت في تطبيقها وكذا تطبيق سياسات جادة في تنويع مصادر الدخل القومي من القطاعات الزراعية والنفطية والسمكية والسياحية وغيرها, وتعزيز الجهود الحكومية المبذولة في سبيل تشجيع الاستثمارات العربية والإسلامية البينية، وعلى وجه الخصوص الاهتمام بتشجيع تدفق رؤوس أموال المغتربين اليمنيين لاستثمارها في اليمن وإزالة أية معوقات تحول دون تحقيق ذلك.

ودعا المؤتمرون إلى إيلاء اهتمام أكبر للجهود المبذولة لمعالجة مشكلة نقص الموارد المائية.

وتناول البيان مواقف التجمع إزاء القضايا العربية والاسلامية , حيث حيا صمود الشعب الفلسطيني في غزه وقـواه المقاومة وفي مقدمتها حركة المقاومة الاسلامية حماس وبقية فصائل المقاومة الفلسطينية أمام العدوان الصهيوني الغاشم، مشيدا بالموقف الرائع للشعوب العربية والاسلامية وشعوب واحرار العالم على ما ابدوه من دعم مساندة لصمود الشعب الفلسطيني.

وثمن مؤتمر تجمع الإصلاح جهود الأشقاء في مصر لرعايتهم حوارات المصالحة الوطنية بين الفصائل الفلسطينية بالقاهرة، معبرا عن التطلع للخروج من هذه الحوارات بنتائج ايجابية تعيد للشعب الفلسطيني وحدته وتماسكه، وتمكنه من مقاومة الاحتلال حتى تحرير أرضه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

وفي شأن تطورات الأوضاع في الصومال الشقيق دعا المؤتمرون كافة الفرقاء في الصومال للمصالحة الوطنية ونبذ كل أسباب الفرقة وتحريم الاقتتال بين الشعب الصومالي المسلم وتفويت الفرصة على القوى الدولية والإقليمية من التدخل في الشأن الصومالي وجعله ساحة لتصفية حساباتها والحرب فيها بالوكالة.. مطالبين الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وكافة الدول العربية والإسلامية للقيام بدورها في مساعدة الشعب الصومالي للخروج من محنته واستعادة أمنه واستقراره وإقامة دولته الوطنية على ربوع أرضه.

وعبر مؤتمر تجمع الإصلاح عن قلقه البالغ إزاء ظاهرة القرصنة وما تمثله من تهديد وإقلاق للملاحة الدولية في البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي والمحيط الهندي، داعياً الـدول المطلة على البحرين الأحمر والعربي لاتخاذ التدابير الكفيلة بمكافحة القرصنة وحماية الملاحة الدولية، سداً للذرائع التي تنفذ منها القوى الدولية لتحقيق أهدافها ومصالحها على حساب سيادة ومصالح دول المنطقة.

وادان مؤتمر الإصـلاح بشدة القرار الانتقائي الذي أصـدره المدعي العام لمحكمة الجنايات الدولية بحق الرئيس السوداني عمر البشير.. داعياً الأشقاء في السودان إلى تجاوز حالة الاختلافات والانقسامات وتحقيق المصالحة الوطنية وحل قضية دار فور، مناشدا في هذا السياق الدول العربية والإسلامية والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأفريقي للوقوف إلى جانب السودان في محنته ومساعدته لتحقيق مصالحة وطنية شاملة تتجاوز به حالة الانقسامات، مؤكدا أن حماية وحدة السودان أرضا وإنساناً مصلحة عربية وإسلامية وإفريقية.

و فيما اعتبر المؤتمرون إعلان الإدارة الأمريكية جدولة انسحابها من العراق يمثل باكورة النصر الأولى للشعب العراقي التي صنعتها مقاومته الوطنية للاحتلال الأجنبي، أكدوا أن ما عبرت به غالبية الشعب العراقي في الانتخابات المحلية مؤخراً عن تمسكها بالوحدة السياسية والوطنية للعراق يعد أحد وجوه انتصار الشعب العراقي الشقيق ايضا ، .

وشددوا أن هذا الإنتصار لن يكتمل إلا بتحقيق مصالحة وطنية شاملة بين كافة أطراف وقوى العراق السياسية والاجتماعية والثقافية، وصولاً إلى بناء وتنمية العراق الموحد والآمن والمستقر.

وطالب المؤتمرون الشعوب الإسلامية ومنظمة المؤتمر الإسلامي بالخروج عن صمتهم إزاء ما يحدث في أفغانستان من قتل وتشريد كل يوم للمدنيين والنساء والأطفال من قبل قوات التحالف الغربية، مؤكدين على ضرورة الحوار بين أبناء الشعب الأفغاني بما يكفل تحقيق مصالحة وطنية بين كل مكوناته السياسية والاجتماعية للخروج من المحنة التي يمر بها الشعب الأفغاني المسلم، والعمل بكل ما في الوسع لمساعدته لتجاوز معاناته وخروج قوات التحالف الغربية من كامل أرضه وإعادة بنائه وإعماره.

وعبر المشاركون في أعمال الدورة الثانية للمؤتمر العام الرابع للتجمع اليمني للإصلاح في البيان الختامي لدورتهم عن شكرهم لكل من أسهم في إنجاح أعمال هذه الدورة وفي مقدمتهم فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح، رئيس الجمهورية.

قيمتها (150) مليار ريال

اللجنة العليا للمناقصات تقر (265) مشروعاً

صنعاء / سبأ :

قالت اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات في تقريرها السنوي انها اقرت مناقصات 265 مشروعا بتكلفة 150 مليارا و350 مليون ريال من اجمالي 395 مناقصة بتكلفة 268 مليارا و953 مليون ريال خلال العام الماضي.

واوضح التقرير- حصلت وكالة الانباء اليمنية (سبأ) على نسخة منه- ان تمويل المناقصات المقرة توزع على 111 مليارا و431 مليون ريال حكومي بنسبة 74بالمائة و38 مليار و981 مليون ريال تمويل خارجي بنسبة 26 بالمائة .

واضافت اللجنة في تقريرها ان مناقصات المشاريع المقرة توزعت على 143 مشروعا في مجال اعمال الاشغال بتكلفة 106 مليارات و407 ملايين ريال، و82 في مجال التوريدات بتكلفة 38 مليار و422 مليون ريال، و40 في مجال الخدمات الاستشارية بتكلفة خمسة مليارآت و520 مليون ريال .

وبحسب التقرير فان المناقصات التي اقرت اللجنة اعادة انزالها في مناقصات عامة العام الماضي 85 مناقصة بتكلفة 104 مليارات و769 مليون ريال وذلك لعدم اكتمال اجراءاتها القانونية .

وبين التقرير ان اللجنة اعـادت وثائق 11 مناقصة الى الجهات صاحبة المشاريع بتكلفة سبعة مليارات و560 مليون ريال وذلك لاعادة التحليل والتقييم وفقا لاحكام القانون .

واشارت اللجنة في تقريرها إلى ان مناقصات المشاريع التي تم سحبها من اللجنة العليا للمناقصات بطلب من الجهات عشر مناقصات بتكلفة ثلاثة مليارات و256 مليون ريال، فيما بلغ عدد المناقصات المرحلة للعام 2009م 14 مناقصة بتكلفة خمسة مليارات و151 مليون ريال .

واشار التقرير إلى ان المشاريع المقرة بحسب القطاعات (الوزارات) توزعت على 83 مشروعا لوزارة الاشغال بتكلفة 67 مليار و201 مليون ريال، ووزارة الكهرباء والطاقة بعدد 28 مشروعا بتكلفة 14 مليار و809 ملايين ريال، و30 مشروعا لوزارة المياه والبيئة بتكلفة ثمانية مليارات و924 مليون ريال، و15 مشروعا لوزارة التعليم الفني والتدريب المهني بتكلفة سبعة مليارات و250 مليون ريال، وتسعة مشاريع لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بتكلفة ستة مليارات و231 مليون ريال .

وتوزعت المشاريع على سبعة لوزارة التربية والتعليم بتكلفة خمسة مليارات و894 مليون ريال، و15 مشروعا لوزارة الصحة العامة والسكان بتكلفة اربعة مليارات 236 مليون ريال ، وستة مشاريع لوزارة الصناعة والتجارة بتكلفة مليارين و741 مليون ريال ، و11 مشروعا لوزارة النقل بمليارين و524 مليون ريال .

كما توزعت على اربعة مشاريع لوزارة الاعلام بمليارين و 235 مليون ريال، وثمانية لوزارة التخطيط والتعاون الدولي بمليار و875 مليون ريال ، وعشرة مشاريع لوزارة الزراعة بمليار و712 مليون ريال، وخمسة مشاريع لوزارة الادارة المحلية بتكلفة 973 مليون ريال، واربعة لوزارة الداخلية بتكلفة 921 مليون ريال، وثلاثة مشاريع لوزارة الثروة السمكية بتكلفة 827 مليون ريال ومشروعان لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتكلفة 542 مليون ريـال ومشروعين لـوزارة الخدمة المدنية والتأمينات بتكلفة 294 مليون ريال .

وبين التقرير ان مشاريع امانة العاصمة 12 مشروعا بتكلفة 11 مليار و633 مليون ريال ومحافظة عدن مشروعين بتكلفة ثلاثة مليارات و595 مليون ريال وجامعة إب مشروعان بتكلفة ثلاثة مليارات و434 مليون ريال، وجامعة عدن مشروعان بتكلفة 638 مليون ريال وجامعة تعز مشروع بتكلفة 602 مليون ريال .

وتوزعت بقية المشاريع على مشروع واحد لـوزارات الشباب والرياضة والنفط والمعادن والعدل الهيئة العامة للاستمثار .

وبحسب التقرير فان توزيع المشاريع بحسب المحافظات توزعت على 44 مشروعا مركزيا بتكلفة 21 مليار و657 مليون ريال، و42 مشروعا بتعز بعشرين مليار و679 مليون ريال ، و19 بعدن بتكلفة 17 مليار و447 مليون ريال ، و25 بامانة العاصمة بتكلفة 15 مليار و661 مليون ريال ، وعشرة في مأرب بتكلفة 14 مليار و490 مليون ريال، و13 بحجة بتسعة مليارات و771 مليون ريال، وفي إب 12 مشروعا بثمانية مليارات و260 مليون ريال، و19 بحضرموت بستة مليارات و226 مليون ريال، و12 بالحديدة بخمسة مليارات و194 مليون ريال و16 مشروعا موزعة على عدد من المحافظات باربعة مليارات و701 مليون ريال .

كما توزعت المشاريع على اربعة بمحافظة إبين باربعة مليارات و53 مليون ريال، وثمانية بالمحويت بثلاثة مليارات و263 مليون ريال، وسبعة بعمران بثلاثة مليارات و184 مليون ريال، واربعة بلحج بثلاثة مليارات و157 مليون ريال .

وفي محافظة صنعاء سبعة مشاريع بمليارين و907 ملايين ريال، وفي الضالع خمسة مشاريع بمليارين و668 مليون ريال، وستة في ذمار بمليارين و370 مليون ريال وفي الجوف ثلاثة مشاريع بمليار و433 مليون ريال، وفي صعدة ثلاثة مشاريع بمليار و314 مليون ريال وفي شبوة اربعة مشاريع بمليار و245 مليون ريال ومشروع في البيضاء بتكلفة 418 مليون ريال واخر في المهرة بتكلفة 239 مليون ريال .

واشـارت اللجنة في تقريرها المرفوع الى مجلس الـوزراء انها عملت وفق برنامج عمل مرن مع المناقصات التي تم انزالها وفقا لاحكام قانون المناقصات السابق وكـذا المناقصات التي تم انزالها بعد 1 يناير 2008م بعد صدور قانون المناقصات الجديد لتجنب اعاقة المشاريع التنموية دون اي اخلال بجوهر الاجراءات القانونية المحددة في قانون المناقصات الجديد .

وفيما يتعلق بالاعمال المنجزة في مجال البناء المؤسسي خلال العام الماضي اشـار التقرير إلـى انه تم اعـداد اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات وكذا اقرار اللائحة الداخلية للجنة العليا للمناقصات ولائحة الاجور والحوافز بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء.

واشارت اللجنة إلى انه تم انشاء موقع الكتروني مبدئي للجنة من قبل المختصين في وحدة نظم المعلومات تم عبره نشر كافة اعمال اللجنة تعزيزا لمبدأ الشفافية والحصول على المعلومات، كما قامت اللجنة باعداد وثيقة مناقصة وانزالها للتنافس بين الشركات المتخصصة لانشاء موقع الكتروني متكامل يغطي كافة متطلبات اعمال اللجنة بالتعاون مع الوكالة الامريكية للتنمية الدولية وقد بدأت الشركة المختارة بانجاز الاعمال ويتوقع الانتهاء من انشاء الموقع نهاية مارس الجاري .

كما تم التعاقد مع شركة كـراون ايجنت البريطانية للقيام باعداد وثيقة مناقصة لانشاء نظام الكتروني للمناقصات وهي على وشك استكمال اعداد وثيقة المناقصة ويتوقع ان يتم دعوة الشركات المؤهلة لاستلام وثائق المناقصة نهاية مارس الجاري .

وفيما يتعلق بجوانب التدريب والتأهيل وبناء قـدرات المشتغلين باعمال المناقصات بمختلف الجهات اشـارت اللجنة في تقريرها إلى انها نفذت خمسة برامج تدريبية شمل الاول اعضاء اللجنة وجهازها الفني ورؤساء لجان المناقصات في ثماني وزارات بالاضافة الى امانة العاصمة ومحافظة عدن، فيما شمل البرنامج الثاني اللجنة العليا للمناقصات ومحافظات الحديدة وعدن وحضرموت وتعز، والثالث تضمن تدريب 26 من العاملين في المناقصات بوزارات الاشغال العامة والطرق والاتصالات وتقنية المعلومات والتعليم الفني والتدريب المهني والتربية والتعليم ومعهد الدراسات المصرفية .

وشمل البرنامج الرابع تدريب 29 شخصا من وزارات المياه والبيئة والصحة العامة والسكان والكهرباء والطاقة وامانة العاصمة، وتضمن البرنامج الخامس تدريب 28 شخصا من محافظات حضرموت، المهرة، شبوة .

وحول اوجه القصور التي رافقت المناقصات على المستويين المركزي والمحلي خلال العام الماضي بين التقرير انها تمثلت في عدم اعداد دراسـة الجـدوى والتأكد من توفر الاعتمادات المالية قبل اعـداد وثائق المناقصة وانـزال الاعلان، والقصور في اعداد الدراسات الفنية بصورة متكاملة، وعدم الالتزام باجراءات التأهيل المسبق لمناقصات اعمال الاشغال والتوريدات او اجراء التأهيل اللاحق للمناقصات العامة وفق اسسس ومعايير واضحة .

وكذا التأخر في اجـراءات التحليل والتقييم والبت في العطاءات خلال فترة صلاحية العطاءات والقصور في اتباع الاعلان للتعبير عن الاهتمام في اعمال الخدمات الاستشارية والقصور في وضع معايير التأهيل اللاحق لعمليات الشراء التي لم يتم اجراء تأهيل مسبق لها، بالاضافة الى تجزئة عمليات الشراء لتفادي الرفع الى لجنة المناقصات في المستوى الاعلى .

كما تضمنت الملاحظات على مناقصات 2008م القصور في اعمال التحليل والتقييم وفقا لاحكام القانون وما تضمنته وثيقة المناقصة من اسس ومعايير، وتسرب وثائق التحليل والتقييم قبل الانتهاء من اعمال البت لدى لجنة المناقصات المختصة في بعض الجـهـات، والقصور في شفافية الاجراءات من قبل لجان المناقصات من حيث عدم اتاحة وثائق المناقصة للاطلاع عليها قبل التقدم لشرائها او عدم انزالها في موقع الجهة الالكتروني، وعـدم اشعار المتناقصين بنتائج الارساء بأسم صاحب العطاء الفائز وفقا لاحكام القانون .

ووضعت اللجنة في تقريرها عددا من المعالجات لتجاوز اوجه القصور الذي رافق مناقصات العام الماضي تضمنت استكمال اجراءات تشكيل لجان المناقصات وفقا لاحكام قانون المناقصات رقم 23 لسنة 2007م ولائحته التنفيذية في دواوين عموم الوزارات والمؤسسات والهيئات والمصالح التابعة لها وعموم المحافظات والمديريات وموافاة اللجنة بصورة من قرارات التشكيل، والالتزام بتشكيل اللجان الاخرى التابعة للجان المناقصات المختصة وفقا لاحكام القانون (لجان فتح المظاريف، لجان التحليل والتقييم، لجان الفحص والمعاينة والاستلام) .

كما تضمنت مقترحات اللجنة العليا للمناقصات، تمكين الاشخاص الذين تم تدريبهم من قبل اللجنة من ممارسة اعمالهم في مجال المناقصات وعمل تقييم لمستوى الاداء وموافاة اللجنة العليا للمناقصات بصورة منه، واجراء تقييم لاداء لجان اعداد وثائق المناقصات واعمال التحليل والتقييم ولجان الفحص والاستلام بشكل دوري بعد اجراء تقييم سنوي لمستوى ادائها وفقا لاحكام القانون ولائحة التنفيذية .

واكدت اللجنة العليا للمناقصات على ضرورة الحرص على اعـداد وثائق المناقصات بصورة صحيحة بعد التأكد من توفر التمويل المعتمد لعملية الشراء ، واعداد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع، واستيفاء كافة الجوانب الفنية عند دراسة مناقصات المشاريع بحسب ما هو محدد في القانون ولائحته التنفيذية، وتحديد الوقت المناسب لدراسة وتقديم العطاءات بما يتلاءم مع طبيعة ونوعية وحجم عملية الشراء والحرص على اختيار الاشخاص الملائمين لاعمال التحليل والتقييم وانجاز التقارير الفنية واقرارها من لجنة المناقصات المختصة قبل انتهاء فترة صلاحية العطاءات .

وشددت اللجنة في مقترحاتها لتطوير الاداء في المناقصات، المحافظة على سرية البيانات والمعلومات اثناء اعمال التحليل والتقييم واحالة الاشـخـاص المتورطين في تسريب البيانات والوثائق للمساءلة القانونية واتخاذ الاجراءات القانونية المناسبة.

وحثت اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات اعضاء مجلس الوزراء على الاهتمام والمتابعة المباشرة لدى كافة الجهات بالالتزام باحكام القانون ولائحته التنفيذية في كافة اعمال المشتريات والمناقصات لتجنب القصور وتحسين الاداء .

واشارت إلى انها اصدرت عددا من التعميمات الى كافة الجهات الخاضعة لأحكام القانون بضرورة الالتزام بقانون المناقصات الجديد رقم (23) لسنة 2007،واستخدام الوثائق النمطية لأعمال المشتريات وأنها لن تقبل أي مناقصات مخالفة لذلك ..واكدت على اهمية أخذ الموافقة المسبقة على وثائق المناقصات من قبل اللجنة العليا للمناقصات وذلك للمناقصات التي تندرج تكلفتها ضمن الصلاحيات المالية للجنة قبل إنزال الإعلان.

وفيما يتعلق بخطة عمل اللجنة العليا للمناقصات المستقبلية للعام 2009م اشار التقرير إلـى انها تتضمن دراسـة ومراجعة مناقصات المشاريع ووثائق المناقصات التي تندرج تكلفتها المالية ضمن صلاحية اللجنة ومتابعة تعميم اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات رقم (23) لسنة 2007 على كافة الجهات الخاضعة لأحكام القانون بالتنسيق مع وزارة المالية ومراجعة الأدلـة الإرشادية والوثائق النمطية وتعديلها وتبسيط الإجراءات بما يتوافق مع قانون المناقصات رقم (23) لسنة 2007، ولائحته التنفيذية.

وتضمنت خطة عمل اللجنة إعداد وتنفيذ برامج تدريبية على تطبيق قانون المناقصات ولائحته التنفيذية وكيفية إعـداد واستخدام الوثائق النمطية على المستوى المركزي والمحلي وتنفيذ برنامج تدريبي بهدف دفع وتشجيع المقاولين والموردين والاستشاريين على تطوير أدائهم مهنيا واقتصادياً واستكمال الترتيبات لتشغيل الموقع الالكتروني والانتقال الى النظام الآلي في اعمال المناقصات والمزايدات .

وبينت اللجنة العليا للمناقصات بانها ستقوم خلال العام الجاري بالتنسيق مع الجهات المعنية بمكافحة الفساد بعقد اجتماعات دوريـة كل ستة اشهر للتشاور والتنسيق في تنفيذ المهام والاختصاصات بما يعزز من هذه المنظومة والحد من الفساد وتجفيف منابعه .

وفي هذا الصدد اهـاب رئيس اللجنة العليا للمناقصات والمـزايـدات المهندس محمد احمد الجنيد بجميع الجهات الخاضعة لاحكام القانون ان اللجنة لن تنظر في اي مناقصة ترفع اليها ما لم تكن ملتزمة بجميع احكام القانون ولائحته التنفيذية.

ولفت إلى ان اللجنة تعاملت بنوع من المرونة مع المناقصات خلال الفترة الماضية وذلك في اطار تعريف الجهات بكيفية الاجراءات القانونية الخاصة بالمناقصات وتجنب عرقلة المشاريع التنموية وبما لايخل باحكام القانون ولائحته التنفيذية .

وحث رئيس اللجنة العليا للمناقصات جميع الجهات على ضـرورة اخذ الموافقة على وثائق المناقصات من قبل اللجنة العليا للمناقصات التي تقع ضمن صلاحياتها قبل انزالها للاعلان والبت في المناقصات خلال فترة صلاحيات العطاءات وفقا لاحكام القانون .